IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الأسباب والاثار وسبل المعالجة

أ. د. أديب قاسم شندي [2] ، م. م. علي حسين حسن [2]

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متعددة، ويعزى ذلك لأسباب متعددة لاسيما اعتماده على النفط الخام، فضلاً عن ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وهيمنة القطاع العام الذي يعاني من تخلف أساليب الإدارة، وكذلك تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وانطلق البحث من مشكلة مفادها أنّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، أي يعتمد على قطاع النفط من حيث الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة، فان أي تقلب في أسعار النفط سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي والعجز في الموازنة العامة، وضعف الانشطة الاقتصادية، أمّا فرضية البحث فتكمن في أن الاقتصاد العراقي يتأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية تأثيراً مباشراً بسبب الصفة الريعية لهُ. وتوصل البحث إلى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الايرادات العامة، والناتج النفطي يشكل أكثر من (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما جعله أكثر عرضةً للتقلبات الخارجية في أسواق النفط العالمية. ويوصي الباحث انه يتطلب السعي الى اصلاح الجهاز الضريبي والنهوض به بالمستوى الذي يحقق الاهداف الاقتصادية المطلوبة، وفي مقدمتها تمويل العجز في الموازنة العامة، من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، الاختلالات الهيكلية، الناتج المحلي الإجمالي، السياسة المالية

انتساب الباحثين

[1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوت، العراق، واسط، 52001

[2] كلية الإدارة والاقتصادي، جامعة بابل، العراق، بابل، 51001

adeeb.q.shandi@alkutcollage.edu.iq
alihusseinhassan1966@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2025

Structural Imbalances in the Iraqi Economy After 2003: Causes, Effects and Treatment Methods

Prof. Dr. Adeeb Qasim Shandi [1] , Asst. Teacher: Ali Hussein Hassan [2]

Abstract

The Iraqi economy suffers from multiple structural imbalances, and this is attributed to several reasons, especially its dependence on crude oil, in addition to the weak coordination between economic policies, and the dominance of the public sector, which suffers from backward management methods, as well as the spread of the phenomenon of administrative and financial corruption. The research was based on the problem that the Iraqi economy is a rentier economy, meaning that it depends on the oil sector in terms of the gross domestic product and the general budget. Any fluctuation in oil prices will lead to a decline in the gross domestic product and a deficit in the general budget, and weak economic activities. The research hypothesis lies in the fact that the Iraqi economy is directly affected by fluctuations in global markets due to its rentier nature. The research concluded that the Iraqi economy is a rentier economy as it depends on the crude oil sector in terms of oil revenues, which constitute more than (95%) of total public revenues, and oil production constitutes more than (50%) of the gross domestic product, which made it more vulnerable to external fluctuations in global oil markets. The researcher recommends that it is necessary to strive to reform the tax system and advance it to a level that achieves the required economic goals, foremost of which is financing the deficit in the general budget, and then achieving economic and financial stability .

Keywords: Iraqi economy, structural imbalances, GDP, fiscal policy

Affiliations of Authors

[1] College of Administration and Economics, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52001

[2] College of Administration and Economics, University of Babylon, Iraq, Babylon, 51001

adeeb.q.shandi@alkutcollage.edu.iq
alihusseinhassan1966@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.

Published: Aug. 2025

المقدمة

الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر أو قطاع اقتصادي ما معين كـ (النفط) مثلاً كما هو الحال في الدول المصدر للنفط ومنها العراق، فهو يعتمد في اقتصاده على قطاع النفط من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من

مجموع الايرادات العامة للموازنة العامة، اما الناتج النفطي فيشكل أكثر من (50- 60%) من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي، مما جعل البلد أكثر عرضةً للتقلبات في أسواق النفط العالمية، ومن ثم سيؤدي إلى الاقتراض الداخلي والخارجي في أوقات الأزمات المالية وانخفاض الايرادات النفطية لغرض تمويل العجز في العامة ودعم الانشطة الاقتصادية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دور الاقتصاد في انتاج النفط ويتملك ثالث أكبر احتياطي نفطي بالعالم، ويعد الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات الخارجية بسبب الاعتماد على قطاع النفط الخام وضعف القطاعات الاقتصادية الاخرى (الزراعة والصناعة والسياحة).

مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث بان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، أي يعتمد على قطاع النفط من حيث الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة، فان أي تقلب في أسعار النفط سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي والعجز في الموازنة العامة، وضعف الانشطة الاقتصادية.

اهداف البحث

1. تحليل المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2023).
2. اتباع أهم السبل اللازمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد العراقي يتأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية تأثيراً مباشراً بسبب الصفة الريعية لهُ.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك بتوظيف الأسلوب الوصفي التحليلي العام.

المبحث الأول: سمات الاقتصاد العراقي

اولاً: ارتفاع مساهمة القطاع النفطي

يشكل القطاع النفطي الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي تصل إلى ما يقارب (54%)، وتشكل ايرادات هذا القطاع أكثر من (95%) من ايرادات الموازنة العامة. [1]

ثانياً: هيمنة القطاع العام

لقد كانت هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي سبباً في سيطرة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي، إذ انها المتحكم بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى، إلا ان الاجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات فشلت بسبب السياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية واصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية، أما القطاعات الأخرى و لم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها، فلقد قلص دور القطاع الخاص ولم يكن له تأثير، إلا في الانشطة الاقتصادية الصغيرة والتي غالباً ما تكون تحت رقابة الدولة واشرافها.[2] وكان للتركيز على القطاع الخاص دوراً هامشياً لم تتاح له فرصة لتنفيذ الاستثمارات الكبيرة واصبح شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح مبتعداً عن مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي ويعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في اقصى صورة ممكنه وتدني النشاط الانتاجي الخاص وعلى هذا الاساس طبع النظام الاقتصادي بظاهرة شيوع تحصيل الريع، ليكون اليوم محور ما يفكر به النشاط الخاص في تعاطي نشاطه الاقتصادي وتشابكه مع النشاط الاقتصادي الحكومي. [3]

ثالثاً: الاعتماد على انموذج الاقتصاد الشمولي:

أدى تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة الى الاعتماد على سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الأخرى، ومما ساعد في سوء تخصيص الموارد هو استعمالها في القضايا والانشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود الاربع الماضية، إذ أدت تلك الظروف الى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الاقتصادية الى اعطاء الاولوية في التخصيص الى القضايا العسكرية، أي زيادة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري والانفاق في قطاعات مهمة مثل (الصحة والتعليم). [4]

رابعاً: ضعف القطاع الخاص:

ان هيمنة الدولة الريعية على الموارد ادت الى تهميش دور القطاع الخاص بالرغم من ان للقطاع الخاص كان له أثراً مهماً في بعض النشاطات الانتاجية والخدمية، لاسيما في النشاط الزراعي والتجارة الداخلية والخدمات، إلا ان نشاط هذا القطاع كان يواجه عدداً من المعوقات وهي: [5]

1. ضبابية المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بتأميم الكثير من مشروعات القطاع الخاص في ستينيات القرن الماضي.
2. سيطرة الدولة واشرافها شبه المباشر على القطاع الخاص من خلال شبكة من التعليمات والضوابط التي كانت تضعها الدولة تجاه القطاع الخاص.
3. هيمنة الدولة على السياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي، وان تم السماح للقطاع الخاص بأنشاء مصارف خاصة مما حال دون قيام القطاع الخاص بدوره في تعبئة مدخرات الأفراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية كبيرة.

خامساً: اختلال التجارة الخارجية:

يظهر الميزان التجاري بتضخم عوائد صادرات النفط الخام من صادرات القطاعات الانتاجية، لذلك يكتسب الميزان التجاري أهمية كبيرة مستوحاة من خلال تصدير النفط الذي يعد المكون الرئيس في صادرات البلد وتوفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وما يبغي تأكيده أن ارتفاع الاستيرادات في البلد يعزى إلى عجز الناتج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي والناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي، [6] وحتى قبل تدمير البنى التحتية بعد عام 2003 كان العراق يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد لسد احتياجاته من الغذاء والدواء والآلات والمكائن وقطع الغيار والمواد الاولية، واختلال التجارة الخارجية ناتج عن إهمال السياسات الاقتصادية السابقة لسياسات التنويع الاقتصادي والاعتماد على تصدير النفط. [7]

سادساً: ضعف الجهاز الضريبي والجبائي

يواجه الجهاز الضريبي في العراق العديد التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل السياسة الضريبية كرافد للموازنة وأداة لتحفيز النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق، ويمكن تلخيص أبرز معوقات التحصيل الضريبي على النحو الاتي: [8]

1. الاعتماد على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة ومن ثم ضعف الحافز على تفعيل الضرائب كمصدر بديل لتمويل الانفاق العام لأغراض سياسية واجتماعية بالعادة.
2. ضعف الادارة الضريبية في تحصيل الضرائب أدى إلى تراجع الايرادات الضريبية نظراً للنقص الحاد في المعلومات والبيانات اللازمة لحصر المكلفين بدقة وانتشار الفساد الاداري والمالي في كافة الحلقات الادارية للجهاز الضريبي، فضلاً عن كثرة الاعفاءات والحوافز الضريبية التي شهدها العراق، بشكل عشوائي وغير مدروس، لاسيما بعد (2003).
3. عدم وجود الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلف بدفعها.
4. هناك نقص بالمعلومات المتعلقة بدخل المكلف بدفع الضريبة في الإقرار الضريبي وعدم شمولها.
5. جهل المكلفين بدفع الضريبة بالقوانين الضريبية.
6. طول فترة الاجراءات الضريبية المتعلقة بتحويل الشيكات المرتجعة إلى القضاء.
7. طول فترة الحكم القضائي المتعلق بتحصيل الشيكات الضريبية والتأخر في البت في القضايا لدى المحاكم.
8. عدم تطبيق العقوبات الرادعة للتهرب الضريبي.
9. عدم وجود سرعة في تطبيق عقوبة المنع من السفر والحجز التحفظي والتنفيذي للمتهربين من الضريبة وعدها التنفيذي في تحصيل الضريبة.
10. ان النظام الضريبي في العراق رغم قلة بالقوانين الضريبية فيهِ إلا انهُ يعاني من كثرة التعديلات فضلاً عن كثرة الاعفاءات والسماحات التي تؤثر في الايرادات الضريبية ونلاحظ ان أهداف هذهِ الاجراءات الاقتصادية لا تتحقق غالباً.
11. تدني المستوى الثقافي والوعي بأهمية الضرائب ودورها في رفع مستوى الخدمات نظراً لفقدان الثقة بالحكومة وقدرتها على استغلال الايرادات الضريبية بالشكل الأمثل، مما عزز من تكرار فضائح الفساد المالي والاداري التي شهدتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد (2003).

سابعاً: الفساد المالي والاداري في العراق

يعد الفساد المالي والاداري من أبرز المعوقات التي تواجه النمو في الاقتصاد العراقي ويشكل تحدياً خطيراً يمكن ان يساهم في تفويض معاقل القوة فيه وضياع فرص التنمية فضلاً عن ما يسببهُ من تدمير للبيئة المجتمعية من خلال ضياع القيم النبيلة الموروثة

اجتماعياً وخلق حالة من الطبقية الاجتماعية نتيجة الهدر بالمال العام على نحو يؤسس لثقافة عدم تكافؤ الفرص.

كما ان الفساد المالي والاداري أصبح من الوضوح الى الحد الذي بات أعلى الجهات التنفيذية في الدولة تتحدث عنهُ فمعظم رؤساء الوزراء أشاروا إليهِ بشكل صريح وأمام الإعلام، لكن المشكلة الأساسية تكمن في صعوبة تحديد الحجم الفعلي للفساد بالرغم مما أشارت إليهِ تقارير عديدة عن مؤشراته وأوضحت جوانبه، فلقد أشارت التقارير السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية الى استرجاع ما يقارب من (10) مليارات دولار للمدة من (2009 – 2019) من أصل المبالغ المرصودة من قبل الهيئة نفسها في حين أشار تقرير الأمم المتحدة عن الفساد ان (17) مليار دولار تم سرقتها فقط من خلال تهريب النفط وكذلك الشركات الوهمية والمشروعات التي لم يتم تنفيذها. [9]

ثامناً: محدودية مصادر الايرادات غير النفطية

لقد تجذرت بنية الاقتصاد العراقي بازدياد اعتمادها على قطاع النفط الخام وإهمال القطاعات المنتجة كـ(الزراعة والصناعة) على نحو متواصل، وتدنى مستويات الاستثمار في الانشطة الانتاجية غير النفطية، ويعد العراق البلد الأكثر اعتماداً على النفط في منطقة بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، إذ يمتلك احتياطيات نفطية مثبتة تصل إلى (143) مليار برميل قابلة للزيادة تجعله ثالث أكبر دولة منتجة للنفط بعد السعودية وروسيا، ويتميز هذا الاحتياطي الكبير بانخفاض كلف الانتاج.

والقطاع النفطي هو المصدر الرئيس للإيرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، فهو مصدر كل عائداته تقريباً، إذ يمثل أكثر من (95%) من ايرادات الحكومة المركزية و(99%) من أجمالي الصادرات، فضلاً عن ذلك ان هذا القطاع يعد العنصر الرئيس في تنشيط الاقتصاد وتمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة وهو الأداة الرئيسة في ذلك التمويل إلى الحد الذي أصبحت فيه حركة التنمية الاقتصادية مرهونة بحركة عائدات النفط، وعليهِ فقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضةً للتقلبات الخارجة الناجمة عن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الدولية.

تاسعاً: اختلال الهياكل الانتاجية وضعف انتاج القطاعات الحقيقية

من الملامح التي تتصف بها اقتصاديات الدول النامية هي اختلال الهياكل الانتاجية والمراد منها التخصص بالإنتاج الأولي وغالباً ما يكون ضمن دائرة الانتاج أو الانشطة الاستخراجية والتعدين مقابل قصور ومحدودية الانشطة الصناعية، وهذا ما يبدوا واضحاً في أي تتبع لاقتصاديات الدول النامية ومنها العراق فنجد ان الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلال في الهيكل الاقتصادي والانتاجي بعامة حيث انهُ يعاني من التشوهات العميقة في البنيان الهيكلي للاقتصاد العراقي، فهي تتمحور حول انتاج وتصدير النفط دون ان يكون لهُ أي مسعى جاد لتوظيف الايرادات النفطية في توسيع الاستثمار الانتاجي والطاقات الانتاجية غير النفطية.

واستناداً لذلك نجد ان الاقتصاد العراقي انقسم إلى قطاعين أحدهما متطور يضم القطاع الاستخراجي النفطي ومشروعاته ويتسم بارتفاع مساهمتهِ في حين يبدوا التخلف واضحاً على بقية الانشطة الاقتصادية بما يعكس انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، مما تسبب في قلة فرص التنويع الاقتصادي وجعلهُ أكثر عرضةً للتقلبات الاقتصادية الحادة في أسواق النفط العالمية من خلال أسعار النفط العالمية. [10]

عاشراً: الاعتماد المفرط على الاستيرادات في الاقتصاد العراقي

تتسم الدول الريعية بارتفاع معدلات الاستيرادات فيها بسبب ضعف قدرتها الانتاجية على مواجهة الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية من جهة، وارتفاع الميل الحدي للاستيراد من جهة أخرى، ان الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير وارتفاع مساهمتهِ في الناتج المحلي الاجمالي، واختلال هيكل الموازنة العامة، واختلال الانفاق الحكومي الكلي، فضلاً عن معدلات التسرب من دورة الدخل للانفاق العام أثر سلباً على حركة النشاط الاقتصادي في هذهِ الدول. [11]

أحد عشر: تنامي المديونية الداخلية والخارجية

تعد مشكلة الاقتصاد العراقي ولسنوات طويلة مسألة وفاء تلك الديون، فقد أدت الحروب التي مر بها العراق والعقوبات الاقتصادية الى ارتفاع الدين العام الخارجي من (42) مليار دولار في عام (1991) الى اكثر من (128) مليار دولار في عام (2003) بفعل الفوائد المترتبة على ذلك الدين، أما بعد عام (2003) وبعد ان سمحت قرارات مجلس الامن الدولي باضفاء الطابع الشرعي للاحتلال الامريكي للعراق، صار على الولايات المتحدة الامريكية تفكيك بنى الاقتصاد المركزي وازالة عقبات التحول نحو اقتصاد السوق، فكان الخيار الذي الزم العراق به هو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتبناه المؤسسات الدولية الكبرى وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فحالة

العراق لم تكن استثناء في تاريخ مسألة الديون ففي عام (2004) وافقت (18) دولة دائنة من اعضاء نادي باريس بموجب اتفاق مع العراق على تخفيض مقدارهُ (80%) من الديون المستحقة لها لدى العراق ويكون على مراحل، وان تعطي العراق مهلة مدتها ست سنوات، هذه المهلة لا يتم دفع أي مبلغ ثلاث السنوات الاولى، ويتم دفع نسبة من الفوائد خلال السنوات الثلاث المتبقية، وهناك مديونية نجمت اثر هبوط اسعار النفط في حزيران عام (2014) وانعكاسات ذلك الامر على ظروف المجتمع العراقي. [12]

أثنا عشر: ارتفاع نسبة النفقات الاستهلاكية وانخفاض النفقات الاستثمارية

اتصفت الموازنة العامة بعد عام (2003) والى الوقت الحالي بالسلوك المنحرف في مسار تخصيص الايرادات الريعية باتجاه النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) على حساب النفقات الاستثمارية، فقد شكلت النفقات الاستهلاكية النسبة الأكبر من اجمالي النفقات العامة لتبلغ نسبتها (89.7%)، في حين بلغت نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري (10.3%) من اجمالي الانفاق العام في عام 2022. [1] وهذه النسب تبين الفارق الكبير في التخصيص للنفقات العامة.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2023)

يتضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي (الناتج المحلي الاجمالي، الناتج المحلي النفطي، الميزان التجاري، سعر الصرف.....ألخ):

اولاً: تحليل الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2023)

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع من (53.235) مليار دينار في عام (2004) الى (73.533) مليار دينار لعام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (38.12%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ادى الى زيادة انتاج وتصدير النفط الخام في مختلف الدول، ومن ثم الى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما ارتفعت قيمة القطاعات السلعية من (36.572) مليون دينار الى (51.473) مليون دينار وبنسب مساهمة قدرها (68.70%، 70%) على التوالي. اما القطاعات التوزيعية فلقد ارتفعت من (7.559) مليار دينار الى (11.029) مليار دينار وبنسب مساهمة قدرها (14.20%، 14.99%) على التوالي، أما القطاعات الخدمية فلقد ارتفعت من (3.779) مليار دينار الى (11.471) مليار دينار وبنسب مساهمة (7.09%، 15.59%) على التوالي.

أما الأعوام (2006، 2007، 2008) فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (95.588، 111.455 ، 157.026) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (29.9%، 16.59%، 40.88%) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام التي وصلت إلى (88.8) دولاراً للبرميل الواحد، نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، مما ادى زيادة انتاج وتصدير النفط الخام، فضلاً عن اتخاذ الحكومة السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الانفاق العام الجاري والاستثماري من خلال زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري لدعم المشروعات الانتاجية لزيادة الطاقة الانتاجية وتحقيق هدف النمو الاقتصادي.

اما في عام (2009) فلقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً الى (130.642) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (16.80%-) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي انعكست على أسواق النفط العالمية، مما انعكست سلباً على الاقتصاد العالمي بعامه والاقتصاد العراقي بخاصه.

بينما ارتفعت القطاعات السلعية الى (74.908) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (57.33%) بسبب زيادة الانتاج المحلي لبعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الصناعة، الزراعة والغابات والصيد) نتيجة انخفاض مساهمة قطاع النفط، كما ارتفعت القطاعات التوزيعية الى (28.046) مليار دينار وبنسبة مساهمة كانت (21.46%)، وبلغت القطاعات الخدمية (37.204) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (28.47%). أما عام (2010) فلقد سجل ارتفاعاً بلغ (167.093) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (27.90%) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مره اخرى، مما أدى الى زيادة انتاج وتصدير النفط الخام. ثم استمر بالارتفاع لغاية (2013) ليصل إلى (273.587) مليار دينار بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن زيادة الانفاق العام الاستثماري لدعم الانشطة الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما الأعوام (2014 – 2015) فلقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً بلغ (266.420 ، 194.680) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (2.61%-، 26.920%-) على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط

الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى دون الـ(50) دولاراً للبرميل الواحد، مما ادى الى العجز في الموازنة العامة، كذلك تدهور الوضع الأمني في المناطق الغربية التي تمثل بدخول عصابات داعش الارهابي وتفجير انابيب النفط، مما ادى الى صعوبة انتاج وتصدير النفط .

وفي عام (2016) فلقد سجل ارتفاعاً كان (196.924) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (1.15%) بسبب توجه الحكومة الى دعم القطاعات الاقتصادية والتعافي الذي شهدهُ الاقتصاد العراقي ولهذا بالرغم من انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني، إلا ان الحكومة استطاعت ان تحقق معدلاً مرتفعاً في الناتج المحلي الاجمالي.

كما سجل ارتفاعاً للأعوام (2017-2018-2019) ليبلغ (225.722 ، 251.064 ، 277.884) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (14.62%، 11.22%، 10.68%) على التوالي، والسبب الرئيس في ذلك الارتفاع يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، مما ادت إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي، فضلاً عن الانتعاش في القطاعات غير النفطية لاسيما قطاعي الزراعة والكهرباء.

في حين شهد انخفاضاً الى (198.774) مليار دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي هو (28.46-%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما يؤدي الى تحقيق العجز في الموازنة العامة، بسبب انتشار جائحة كورونا، وفرض حظر التجوال الشامل، وتعطيل المشروعات، مما انعكست سلباً على تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع معدلات البطالة. فلقد سجل ارتفاعاً بلغ (301.439) مليار دينار في عام (2021) وبمعدل تغير سنوي كان (51.64%) بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العراقي بخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتحقيق الفائض في الموازنة العامة. وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1) يبين تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للاقتصاد العراق للمدة (2004 -2022) (مليار دينار)

السنوات	القطاعات السلعية	نسبة المساهمة% 2	القطاعات التوزيعية	نسبة المساهمة% 4	القطاعات الخدمية	نسبة المساهمة% 6	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي%
2004	36.572	68.70	7.559	14.20	3.779	7.09	53.235	---
2005	51.473	70	11.029	14.99	11.471	15.59	73.533	38.12
2006	64.235	67.19	13.764	14.39	17.397	18.19	95.588	29.99
2007	28.600	25.66	4.200	3.76	15.500	13.90	111.455	16.59
2008	31.800	20.25	5.600	3.56	16.100	10.25	157.026	40.88
2009	74.908	57.33	28.046	21.46	37.204	28.47	130.642	-16.80
2010	94.920	56.80	37.559	22.47	40.566	24.27	167.093	27.90
2011	142.031	65.35	27.044	12.44	43.179	19.86	217.327	30.06
2012	161.175	63.39	30.834	12.12	54.409	41.40	254.225	16.97
2013	173.787	63.52	39.462	14.42	59.382	21.70	273.587	7.61
2014	165.898	62.26	40.666	15.26	56.277	21.12	266.420	-2.61
2015	122.400	62.87	30.650	15.74	30.129	15.47	194.680	-26.92
2016	90.728	46.07	40.272	20.45	66.241	33.63	196.924	1.15
2017	122.588	54.30	46.618	20.65	58.504	25.91	225.722	14.62
2018	145.649	58.01	50.806	20.23	57.910	23.06	251.064	11.22
2019	146.883	52.85	51.594	18.56	67.763	24.38	277.884	10.68
2020	93.400	46.98	42.698	21.48	65.150	32.77	198.774	-28.46

2021	103.804	34.43	47.847	15.87	71.467	23.70	301.439	51.64
2022	105.000	34.65	49.000	16.17	75.000	24.75	303.000	0.51
2023	138.457	65.41	34.458	16.27	38.754	18.17	211.669	-30.14

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [13]

ثانياً: تطور الناتج المحلي النفطي في العراق للمدة من (2004 – 2023):

يمثل قطاع النفط في العراق الركيزة الأساسية في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، إذ تشكل ايرادات هذا القطاع النسبة الأكبر من مجموع الايرادات العامة، فضلاً عن ذلك فانه يتم تكرير كميات محدده من النفط الخام في مصافي العراق القائمة لإنتاج المشتقات النفطية المختلفة لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي مثل (وقود وسائل النقل ومحطات الكهرباء والمشروعات الصناعية)، فضلاً عن ان العراق يتميز بضخامة احتياطاته النفطية وانخفاض تكاليف الانتاج في هذا القطاع مع انخفاض العمق في الآبار مقارنه بالدول الاخرى. وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) يبين تطور الناتج المحلي النفطي في العراق للمدة من (2004 – 2023) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي النفطي	معدل التغير السنوي%	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة %
2004	37.052	----	53.235	69.60
2005	47.223	27.44	73.533	64.22
2006	61.893	27.44	95.588	64.74
2007	76.112	22.97	111.455	68.28
2008	78.166	2.69	157.026	49.77
2009	56.231	-28.06	130.642	43.04
2010	72.905	29.65	167.093	44.98
2011	115.488	58.40	217.327	53.14
2012	126.435	9.47	254.225	49.73
2013	125.573	-0.53	273.587	46.96
2014	116.940	-6.68	266.420	43.89
2015	60.965	-47.86	194.680	30.52
2016	60.653	- 0.51	196.924	29.75
2017	85.794	41.59	225.722	37.96
2018	86.119	0.37	251.064	34.30
2019	114.386	32.03	277.884	43.50
2020	63.335	-44.63	198.774	31.86
2021	137.673	117.73	301.439	45.67
2022	146.521	6.42	303.936	48.20
2023	127.001	-13.32	211.669	59.99

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [13]

ثالثاً: تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2023)

يلاحظ من بيانات الجدول (3) ان الإيرادات النفطية سجلت ارتفاعاً مستمراً للسنوات (2004 ، 2005، 2006، 2007) لتبلغ (32.627 ، 39.480 ، 46.534 ، 53.162) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (21%، 17.86%، 14.24%) على التوالي، وبنسب مساهمة في الايرادات العامة كانت (98.92، 97.47%، 94.47%، 97.36%) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام، مما ادى الى زيادة انتاج وتصدير النفط الخام، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح له بزيادة انتاج وتصدير كميات كبيرة النفط الخام.

كما ارتفعت الى (79.131) مليار دينار في عام (2008) وبمعدل تغير قدره (55.93%) بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية مما أدى إلى زيادة عائدات النفط وزيادة الإيرادات العامة وتحقيق الفائض المالي المستمر مما انعكس على زيادة معدلات نمو الاقتصاد العراقي، في حين سجلت انخفاضاً بلغ (51.190) مليار دينار في عام (2009) بسبب التركز السلعي الذي يعاني منه هيكل الصادرات العراقية وانتقال آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008) من الدول المتقدمة إلى دول العالم ومن ضمنها العراق.

أما الأعوام (2010، 2011، 2012) فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (66.819، 98.090، 116.597) مليار دينار على التوالي. وبمعدلات تغير سنوية قدرها (29.19%، 46.79%، 18.86%) بسبب الزيادة في أسعار النفط مما انعكس على زيادة العوائد النفطية مما أدت إلى الاستثمار وزيادة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

لكنها سجلت انخفاضا بلغ (110.677) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي قدره (5.07-%) بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من (107) دولاراً للبرميل الواحد إلى (103) دولاراً للبرميل الواحد، ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (44.267) مليار دينار في عام (2016)، بسبب انخفاض أسعار النفط بخاصة في النصف من عام (2014) بسبب دخول عصابات داعش للعراق وانعكاساتها السلبية على أسعار النفط، مما انعكس على انخفاض عوائد النفط وانخفاض الإيرادات العامة وحدوث العجز في الموازنة العامة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، لكنها سجلت ارتفاعاً مرة أخرى في الأعوام (2017-2018) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام الى اكثر من (50) دولار للبرميل الواحد بعد القضاء على عصابات داعش الارهابي، وبعد اتفاقية الأوبك الجديدة بتخفيض تكلفة انتاج النفط الخام، في حين سجلت انخفاضاً للأعوام (2019 – 2020) الى (99.216 ، 54.448) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (3.76-%، 45.12-%) على التوالي بسبب عودة انخفاض أسعار النفط إلى (60) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، فضلاً عن انتشار جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة. [14]

لكنها سجلت ارتفاعاً في الأعوام (2021- 2022) بلغ (95.270 ، 117.475) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (74.97%، 23.30%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى الى زيادة الطلب على النفط الخام، فضلاً عن تحسن الوضع الصحي بعد انخفاض عدد الاصابات بوباء كورونا. وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) يبين تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -2023) (مليار دينار)

السنوات	الايرادات النفطية	معدل التغير السنوي%	الايرادات العامة	نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة%
2004	32.627	****	32.982	98.92
2005	39.480	21	40.502	97.47
2006	46.534	17.86	49.063	94.84
2007	53.162	14.24	54.599	97.36
2008	79.131	55.93	80.252	98.60
2009	43.309	-12.45	47.112	91.92
2010	66.819	29.19	70.178	95.21
2011	98.090	46.79	108.807	90.15

2012	116.597	18.86	119.817	97.31
2013	110.677	-5.07	113.840	97.22
2014	97.072	-12.29	105.609	91.91
2015	51.312	-47.13	66.470	77.19
2016	44.267	-13.73	54.409	81.35
2017	65.071	46.99	77.335	84.14
2018	95.619	46.94	106.569	89.72
2019	99.216	3.76	107.566	92.23
2020	54.448	-45.12	63.199	86.15
2021	95.270	74.97	109.081	87.33
2022	117.475	23.30	161.697	48.23
2023	111.783	- 4.84	135.681	82.38

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [13]

رابعاً: تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2023)

وضع البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) نافذة بيع العملة الأجنبية (مزاد العملة) ليعلن انتهاء تطبيق أسعار الصرف الثابتة والمتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة، بسبب الأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، فلقد كان سعر الصرف هدف السياسة النقدية بصفته أداة للسيطرة على معدلات التضخم الناشيء بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون التحويل الخارجي وطبع العملة بدون أي قيد أو شرط، اذ دعت الحاجة إلى انشاء مزاد العملة الأجنبية لتحسين قيمة الدينار العراقي. [15]

وكما تشير بيانات الجدول (4) ان سعر الصرف الرسمي قد انخفض إلى (1896) دينار مقابل واحد دولار أمريكي ، أما سعر الصرف الموازي (السوقي) فلقد ارتفع إلى (1936) دينار في عام (2003) وبمعدل تغير سنوي كان (1.07- %) بسبب تعديل سعر صرف الدينار العراقي مقابل واحد دولار امريكي من قبل البنك المركزي العراقي، لكنهُ ارتفع إلى (1453) دينار في عام (2004) السعر الرسمي وكذلك الموازي وبمعدل تغير سنوي مقداره (24.94-%) بسبب سعي البنك المركزي العراقي إلى تحسين قيمة الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (بيع وشراء الدولار)، ايضاً عام (2005) انخفض سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1469) دينار مقابل واحد دولار أمريكي، وكذلك الموازي ليبلغ (1472) دينار بسبب تدهور الوضع الأمني، وزيادة حالات السفر والهجرة إلى الخارج مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي.

ثم ارتفع سعر الصرف الموازي ليبلغ (1475) دينار في عام (2006) بسبب أغلاق الحدود العراقية مع الدول المجاورة نتيجة تدهور الوضع الأمني، لكنهُ شهد تحسناً خلال المدة في (2007 – 2011) ليبلغ (1255 ، 1193 ، 1170 ، 1170 ، 1170) دينار مقابل واحد دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (14.45-%، 4.94-%، 1.92- %) وكذلك الموازي بلغ (1267، 1203، 1182، 1186، 1196) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (14.10-%، 5.05-%، 1.74-%، 0.33%، 0.84%) على التوالي بسبب دعم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي من الدولار عبر تخفيض ديون العراق ما يقارب (500 – 600) مليار دولار إلى ما يقارب (120) مليار دولار فضلاً عن المزادات التي قام بها البنك المركزي العراقي بهدف السيطرة على سوق الصرف الأجنبي لدعم وتعزيز قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وتجنب الفجوة التضخمية. اما في عام (2012) قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار واستمر حتى العام (2014) وكذلك بلغ الموازي (1233، 1232، 1214) دينار على التوالي بسبب استمرار البنك المركزي العراقي بـ دعم وتقوية قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

بينما في عام (2015) عدل البنك المركزي العراقي سعر الصرف الرسمي إلى (1190) واستمر حتى العام (2020)، أما الموازي

فلقد انخفض إلى (1247) وبمعدل تغير سنوي (2.71%) بعد ان كان (1214) دينار في عام (2014) بسبب الطلب المتزايد الناجم عن عمليات المضاربة، ثم انخفض إلى (1275) دينار في عام (2016)، لكنهُ شهد تحسناً خلال المدة (2017، 2018، 2019) ليبلغ (1258، 1209، 1196) دينار على التوالي بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتنويع استثماراتهِ، من أجل دعم واستقرار قيمة الدينار العراقي وتحفيز الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مما يعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي. وكما مبين في الجدول (4).

جدول (4) يبين تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (دينار لكل 1 دولار أمريكي)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي%	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي%
2004	1453	---	1453	-----
2005	1469	1.10	1472	1.30
2006	1467	-0.13	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.92	1182	- 1.74
2010	1170	0	1186	0.33
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1166	0	1214	-1.46
2015	1190	2.05	1247	2.71
2016	1190	0	1275	2.24
2017	1190	0	1258	-1.33
2018	1190	0	1209	-3.89
2019	1190	0	1196	-1.07
2020	1211	1.76	1234	3.69
2021	1450	19.73	1470	18.26
2022	1450	0	1480	0.60
2023	1324	- 8.68	1452	- 1.89

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [13]

أما في عام (2020) فلقد ارتفع سعر الصرف الرسمي إلى (1211) دينار وسعر الصرف الموازي إلى (1243) دينار بسبب سعي البنك المركزي الى تغيير الدولار لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة في ظل انهيار أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا.

كما ارتفع الى (1450) دينار لكل دولار في العامين (2021 – 2022) و بلغ السعر الموازي (1470 – 1485) دينار بسبب عمليات المضاربة في سوق العملات الأجنبية. وفي عام (2023) تم تخفيض السعر الرسمي إلى (1320) دينار لكل دولار بسبب قرار البنك المركزي العراقي.

المبحث الثالث: سبل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

أولاً: اصلاح القطاع الزراعي للاقتصاد العراقي

إنَ المدخل لتطوير القطاع الزراعي هو زيادة معدلات الانتاج الزراعي ورفع مستوى مساهمتهِ في الناتج المحلي الاجمالي ثم

تنويع مصادر الدخل القومي، ويمكن إيجاز المقومات الرئيسة للنهوض بالواقع الزراعي والاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة.[16]

1. العمل على وضع الخطط الاستراتيجية الشاملة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وهي تقع اساساً على عاتق وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية.
2. ضرورة تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وايجاد البيئة الاستثمارية المحفزة لها.
3. وجود مستوى من الحماية للمنتجات الزراعية ولمدة محددة بخاصة للمحاصيل الزراعية للتشجيع على زراعتها.
4. ضرورة القضاء على ظاهرة الإغراق لما نتج عنها من آثار سلبية جمة في المنتجات المحلية بسبب الانفتاح غير المبرمج في الاستيرادات.
5. تقديم التسهيلات الكمركية للمدخلات المستوردة والموظفة في انتاج السلع والخدمات الزراعية.
6. تنمية رأس المال البشري بما يتناسب وأساليب التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.
7. نشر التقنيات الزراعية للنهوض بمستوى الانتاج الزراعي عن طريق مراكز البحث العلمي والارشاد الزراعي، وذلك عن طريق نشر تقنيات الري الحديثة لتقليل الهدر في استعمال المياه، ونشر التقنيات التكنولوجية لإنتاج البذور المحسنة والاصناف المبتكرة، كذلك نشر التقنيات الكيمياوية كـ(الأسمدة ومواد مكافحة الآفات الزراعية).
8. ضرورة ادخال التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع في جميع حلقات المجال الزراعي وادخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والأيدي العاملة والوقت فضلا عن ضمان جودة المحصول الزراعي المنتج وزيادة كميتهِ.

ثانياً: اصلاح القطاع الصناعي للاقتصاد العراقي

يؤدي القطاع الصناعي دوراً مهماً وكبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يعد القطاع الرئيس المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الوطني في العراق الا انه بات متعثراً ولم يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

فالهيكل الانتاجي للقطاع الصناعي العراقي يعاني من سيطرة الصناعة الاستخراجية للمواد الأولية وصغر حجم الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن ان القطاع الصناعي يعتمد على صناعات المرحلة النهائية، كصناعة التجميع القائمة على استيراد كل أو بعض مستلزمات الانتاج أي الاعتماد الكبير على الخارج، [17] ولقد عانى القطاع الصناعي من تدمير وتعطيل المنشآت الصناعية والبنى التحتية سواء كان في القطاع العام أو الخاص في ظل الظروف الجديدة التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، إذ تدهورت القدرات الانتاجية لهذا القطاع وانخفض مستوى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

فهناك إجراءات وتدابير موضوعية متعددة لابد من الأخذ بها ومن أهمها: [18]

1. تنظيم حملة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين والمؤسسات الحكومية وتحفيز الدافع الوطني لاقتناء المنتج المحلي والنهوض بالمنشآت الصناعية العراقية وتأهيل تلك المنشآت التي تتمتع بالجدوى الاقتصادية.
2. مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب بتأهيل المنشآت التي هي بحاجة الى مبالغ مالية كبيرة وخبرات وتقنيات عالية في اطار آليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
3. إعادة النظر في الاستيراد والحد من دخول البضائع الى السوق العراقية التي يتوفر لها بدائل محلية.
4. زيادة التخصيصات الاستثمارية ضمن الموازنة ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لتطوير القطاع الصناعي بموجب استراتيجية محددة ذات أولويات وبحسب الأهمية.
5. العمل على إعادة هيكلة الشركات والمصانع وفق اقتصاد السوق ومحاولة تحديد المشروعات التي يمكن تخصيصها.
6. تحديد الخارطة الاستثمارية وبالتنسيق مع مجالس المحافظات في ضوء طبيعتها وتوافر الموارد الطبيعية والميزة التنافسية لها والترويج لإنشاء صناعات جديدة من خلال المستثمرين المحليين والأجانب وخلق فرص عمل جديدة وتطوير الصناعة الوطنية.

ثالثاً: اصلاح القطاع السياحي للاقتصاد العراقي

يمثل القطاع السياحي واحدا من أهم الانشطة في العصر الحديث، ويعد العصر الاستثمار السياحي اليوم عنصراً مهماً من عناصر تنمية الثروة الوطنية وتنويع مصادر دخلها، وسمة بارزة من سمات الازدهار الاقتصادي والرقمي اذ ما توافرت الظروف الملائمة لهذا القطاع، ويوجد في العراق العديد من المقومات السياحية المميزة المتاحة له فيما لو استثمرت بشكل علمي سليم ومبرمج ستحقق تقدماً اقتصادياً غاية في الأهمية.

وتشير الاحصاءات الصادرة من مجالس السياحة والسفر العالمي الى ان القطاع السياحي يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من (10%) في الناتج المحلي الاجمالي، ويحتل العراق مركزاً متقدماً في البلدان النامية في جانب السياحة، إذ تتوافر لديه ميزة نسبية في هذا المجال، لاسيما السياحة الدينية ، بالرغم من امتلاك العراق مقومات النهوض بالقطاع السياحي إلا انه لم يتمكن من تحقيق مهمته في برامج التنمية الاقتصادية، ويمكن العراق ان يُعَوَل على القطاع السياحي للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الايرادات العامة والمساهمة في خلق قطاع قادر على ان يمارس تأثيراً إيجابياً في مفاصل الاقتصاد الوطني عن طريق:

1. تعزيز الجذب السياحي، وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن النشاط السياحي والآثار التراثية كـ(انشاء مجلس أعلى للسياحة) لكي يؤمَن وحدة القرارات وفكراً سياحياً واحداً.
2. السعي الحثيث لإعادة إحياء وتأهيل المواقع الأثرية والثقافية التي تعرضت الى التدمير والسلب والتخريب وإعادة الآثار التي سرقت وتم تهريبها الى الخارج بعد عام (2003).
3. ينبغي للجهات الحكومية زيادة الموارد المالية الموجهة للقطاع السياحي من أجل النهوض بواقعهِ المتردي وتشجيع القطاع الخاص المحلي الأجنبي للاستثمار في هذا القطاع مما انعكس ذلك على تطوير هذا القطاع لكي يأخذ دورهِ في تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية مصادر الدخل للاقتصاد العراقي. [19]
4. تفعيل دور السياحة الدينية لأنها تولد عائداً مهماً للاقتصاد العراقي واستغلال موارد هذا النشاط لتفعيل الطلب المحلي في المدن المقدسة (النجف، كربلاء، سامراء، الكاظمية) وتوفير الخدمات ومجالات البنية التحتية والأساسية لخدمة الزائرين لهذه المحافظات بخاصة في المناسبات الدينية. النهوض بالقطاع السياحي من خلال الاهتمام بالفنادق والمطاعم والمهن السياحية السائدة لقطاع السياحة سواء في الفنادق والمطاعم والنقل السياحي. [20]
5. تحفيز القطاع الخاص للدخول الى هذا القطاع بقصد تشجيعه على الاستثمار السياحي.

رابعاً: ترشيد الانفاق العام في الموازنة العامة:

ان عملية إصلاح الانفاق العام في العراق تستهدف كلاً من الانفاق الجاري والاستثماري، إلا ان نصيب الانفاق الاستثماري في التوسع عادةً ما يكون أقل بكثير من الانفاق الجاري بسبب التزام الدولة أمام المجتمع بتقديم ما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية كـ(الرواتب والأجور)، و بالرغم من التوسع في تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها ينبغي للدولة تقليل حجم الانفاق الحكومي الجاري وفق تدابير عملية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ان واحد من خلال توجيه عملية الاصلاح على النحو الآتي: [21]

1. تحديد أولوية الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، إذ يركز الانفاق الحكومي على توفير الخدمات ذات الأولوية كـ(التعليم والصحة)، أما الانفاق الاستثماري فيوجه نحو الاستثمارات الناجحة التي توفر قيمة مضافة أكبر في الاقتصاد.
2. العمل على تقويم الأداء المالي للحكومة والتحقق من توجيهها للأهداف المرسومة لها وتفعيل دور الرقابة.
3. العمل على وضع عدد من المعايير والقواعد التي تحد من انفاق الموارد المالية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص ان يؤديها بشكل أفضل، وتوجيه دور الدولة ليأخذ على عاتقهِ تحقيق وظائفه الاساسية والتي تتمثل في الدفاع عن الوطن وحماية حدوده وتحقيق العدالة عن طريق القضاء، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

خامساً: تطوير القطاع المصرفي للاقتصاد العراقي

يحتل القطاع المصرفي دوراً رئيساً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل التنمية الاقتصادية فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة، بالرغم من ان القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية إلا انه يبقى نظاماً تقليدياً في عمله بطيئاً في تطوره.

إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي جميعها ألقت بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثاً وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينهُ وبين النظم السائدة في المنطقة والعالم، ويتكون الجهاز المصرفي العراقي من (البنك المركزي العراقي)، فضلا عن ستة مصارف حكومية (مصرف الرشيد، مصرف الرافدين، المصرف العراقي للتجارة، المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، المصرف العقاري)، الى جانب (30) مصرف خاص بالإضافة الى (15) فرعاً لمصارف أجنبية.

إذ سمح قانون المصارف عدد (94) للسنة (2004) والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال

المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين (45%) بل أكثر من (85%) في بعض المصارف (آل طعمة) ، ان عملية اصلاح الجهاز المصرفي في العراق تعد هدفاً تنموياً، إذ كان ولا يزال يعاني من التشوهات الكبيرة في السياسة المتبعة نتيجة غياب لتوجيهات الاستراتيجيات التي تسببت بتراجع أدائهِ في تقديم التسهيلات والخدمات التي يجب ان يضطلع بها الجهاز المصرفي، ومن أجل النهوض بالواقع المصرفي العراقي وجعله مساهماً حقيقياً في عملية التنمية الاقتصادية لابد من القيام بمجموعة من الاصلاحات والتي نوجزها بالاتي: [22]

1. ضرورة اعادة النظر في البناء التشريعي في العمل المصرفي وبخاصة قانون المصارف عدد (94) للسنة (2004).
2. توفير البيئة الامنة والمستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للعمل المصرفي.
3. لابد من ربط الاصلاح المصرفي ببرنامج الاصلاح الاقتصادي.
4. ينبغي وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانات المتاحة، وربط المصارف بشبكة اتصالات مع البنك المركزي.
5. التقيد بالمعايير العالمية ومنها معيار كفاية رأس المال والافصاح المالي للمصارف مما يعكس قدراً أكبر من الشفافية في العمل المصرفي العراقي.
6. الاسراع في استعمال أحدث الطرق والابتكارات المصرفية فيما يتعلق بتوظيف الأدوات المصرفية التي تخلق انواعاً جديدة من الخدمات المصرفية والتي تقدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية العالمية كأسلوب الدفع الالكتروني.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الايرادات العامة، والناتج النفطي يشكل أكثر من (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما جعله أكثر عرضةً للتقلبات الخارجية في أسواق النفط العالمية.
2. ان الايرادات الضريبية تساهم بنسبة منخفضة من الايرادات العامة والتي تتراوح ما بين (3 – 4%) بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والادارة الضريبية وارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي.
3. شهد الاقتصاد العراقي تقلبات عديدة والتي انعكست سلباً على قطاعاتهِ منها (تقلبات أسعار النفط، العجز في الموازنة العامة، دخول داعش الارهابي، انتشار جائحة كورونا).

ثانياً: التوصيات:

1. السعي الى اصلاح الجهاز الضريبي والنهوض به بالمستوى الذي يحقق الاهداف الاقتصادية المطلوبة، وفي مقدمتها تمويل العجز في الموازنة العامة، من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
2. تطوير الايرادات الضريبية من خلال فرض الضرائب الاضافية على السلع المستوردة لغرض التقليل من الاستيرادات والتشجيع على الصادرات التي تساهم في زيادة الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
3. اغلاق المنافذ الحدودية غير الرسمية التي يسلكها الجهات الخارجة عن القانون من خلال التنسيق مع الاجهزة الأمنية المختصة بحماية الحدود من أجل التقليل من استنزاف الموارد المالية وزيادة ايرادات الدولة.

المصادر

[1] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2022، 2022.
[2] مناف نعمة مرزة ، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية للمدة (2003 - 2015)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (26)، 2016.
[3] مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2013.
[4] أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط1، 2009.
[5] أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز المستنصرية للبحوث والدراسات، بغداد، 2010.
[6] وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد، 2009.
[7] حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2015.
[8] وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، أسباب التهرب الضريبي في العراق، 2012.

[9] حيدر حسين آل طعمة، القطاع المصرفي في العراق وتحديات الاصلاح والتطوير، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، متاح على الموقع : http: // kerbalaacass.uokerbala.edu.

[10] ياسر حسين صالح، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد الريع، مؤسسة افريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعرق، 2013.

[11] نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 2016.

[12] عبد الكريم أبو هات، خفض الديون العراقية ...ماذا يعني للمستقبل، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد2، المجلد6 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004 .

[13] البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004- 2023).

[14] وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، أسباب التهرب الضريبي في العراق، 2020.

[15] مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2018.

[16] يحيى حمود البو علي ونور شعبان، دور القطاع النفطي في توفير المتطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للبحوث والدراسات، الطبعة الاولى، 2020.

[17] عبد الستار محمد علي، واقع واتجاهات التكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية القومية في القطر العراقي، مجلة الصناعة، العدد(1)، 1985.

[18] احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (47)، المجلد (17)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2007.

[19] نجاة محمد عبيد، سياسات التنويع الاقتصادي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2020.

[20] علي خضير، الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصاد، المجلد (12)، العدد (2)، 2016.

[21] خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970 – 2008)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009.

[22] اديب قاسم شندي، مستقبل الاقتصاد العراقي، المكتبة الوطنية العراقية، بغداد، ط1، 2015.